

عنوان البحث:

المسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في
المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية مقارنة

إعداد الطالب:

طلال المتعب

(Abstract) الملخص

شهد الذكاء الاصطناعي التوليدي تطورًا متسارعًا، مما أدى إلى اعتماده على نطاق واسع في مختلف القطاعات الحيوية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن المخرجات المستقلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي. كما تسعى إلى بيان مدى كفاية القواعد النظامية الحالية في المملكة العربية السعودية لمعالجة هذه الأضرار مقارنة بالاتجاهات الدولية والتشريعات المقارنة كقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي. واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، وتوصلت إلى ضرورة إيجاد إطار تشريعي متخصص يواكب الثورة التقنية الرقمية لحماية الحقوق وتحديد المسؤوليات بدقة.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي التوليدي، المسؤولية القانونية، النظام السعودي، التعويض، الدراسة المقارنة، القانون الرقمي.

المقدمة (Introduction)

شهد الذكاء الاصطناعي التوليدي تطورًا متسارعًا، مما أدى إلى اعتماده على نطاق واسع في مختلف القطاعات الحيوية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن المخرجات المستقلة لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي، وبيان مدى كفاية القواعد النظامية الحالية في المملكة العربية السعودية لمعالجة هذه الأضرار مقارنة بالاتجاهات الدولية.

وتأتي هذه الدراسة لتبحث في أبعاد المسؤولية التقنية في ظل البيئة الرقمية الحديثة، حيث أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على اتخاذ قرارات وإنتاج مخرجات قد تترتب عليها أضرار مادية أو معنوية للمستخدمين أو الأغيار، مما يضع القواعد القانونية التقليدية أمام تحدٍ حقيقي يتعلق بمدى قدرتها على استيعاب هذه المستجدات التقنية وتوفير الحماية القانونية اللازمة وفقاً لأعلى معايير العدالة والأنظمة المرعية.

أهمية الدراسة (Significance of the Research)

تتجلى الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث في النقاط التالية:

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية): إثراء المكتبة القانونية السعودية والعربية ببحث متخصص يربط بين القانون الرقمي وتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي الحديثة، وتقديم تأصيل فقهي ونظامي للمسؤولية التقنية المستحدثة.

ثانياً: الأهمية العملية (التطبيقية): مساعدة المشرع السعودي والجهات التنظيمية والقضاة في فهم الثغرات القانونية الحالية الناتجة عن مخرجات الذكاء الاصطناعي، وتقديم مقترحات وتوصيات عملية تسهم في تطوير نظام قانوني خاص (يحمي أطراف العلاقة (المطور، المزود، والمستخدم).

مشكلة الدراسة (Research Problem)

تتمثل المشكلة الرئيسية في غياب إطار قانوني واضح ومتخصص لتحديد المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي. تواجه القواعد القانونية التقليدية صعوبة في استيعاب الطبيعة المستقلة وغير المتوقعة والمعقدة لمخرجات الذكاء الاصطناعي.

أسئلة الدراسة (Research Questions)

- ما المفهوم والتعريف القانوني الدقيق للذكاء الاصطناعي التوليدي؟ -
- ما هو أساس المسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن استخدام هذه الأنظمة؟ -
- ما هو موقف النظام القانوني السعودي الحالي تجاه هذه المسؤولية التقنية؟ -
- ما هي أبرز التجارب والتشريعات المقارنة على المستوى الدولي؟ -

أهداف الدراسة (Research Objectives)

- بيان المفهوم القانوني الدقيق والخصائص الفنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي -
- تحليل القواعد والأسس القانونية المعتمد عليها لتحديد المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي -
- دراسة وتقييم الأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية وتحديد الفجوات التنظيمية -
- الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة لتقديم مقترحات تدعم تطوير النظام السعودي -

(Research Methodology) منهجية الدراسة

- المنهج الوصفي: لبيان مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وتحديد تطبيقاته وخصائصها الفنية بشكل دقيق -
- المنهج التحليلي: لتحليل النصوص النظامية الحالية، والآراء الفقهية، والنظريات القانونية المتعلقة بالمسؤولية -
- (المنهج المقارن: لمقارنة التنظيم السعودي بأبرز التوجهات التشريعية الدولية (مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي -

(Research Plan Structure) الخطة البحثية الهيكلية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي التوليدي

- المطلب الأول: المفهوم والخصائص القانونية والفنية -
- المطلب الثاني: أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأبعادها الرقمية -

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية عن الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي

- (المطلب الأول: المسؤولية المدنية (التعويض والضرر وعلاقة السببية -
- (المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية (الجرائم المعلوماتية وإساءة الاستخدام التقني -

المبحث الثالث: التنظيم النظامي السعودي والدراسة المقارنة

- (المطلب الأول: مدى كفاية الأنظمة السعودية الحالية (نظام حماية البيانات ومكافحة الجرائم المعلوماتية -
- (المطلب الثاني: التوجهات التشريعية الدولية المقارنة (قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي كمثال -

النتائج المتوقعة (Expected Findings)

- عدم كفاية القواعد القانونية التقليدية لمواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، وضرورة وجود تنظيم تشريعي متخصص - وبديل.
- (أهمية التحديد الدقيق وتوزيع المسؤوليات القانونية بين ثلاثة أطراف رئيسية: (المطور، المزود، والمستخدم -
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية لضمان توافق البيئة التنظيمية السعودية مع المعايير العالمية التقنية -

التوصيات الاستراتيجية (Recommendations)

- سن تشريعات متخصصة: إصدار تنظيم قانوني خاص وموحد ينظم أحكام ومسؤوليات الذكاء الاصطناعي التوليدي -
- تعزيز الحوكمة والرقابة: تفعيل آليات حوكمة واضحة تضمن الشفافية والمساءلة للشركات المطورة والمزودة -
- نشر الوعي القانوني: تعزيز الوعي المعرفي والمجتمعي حول الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الحديثة -

الخاتمة (Conclusion)

في ختام هذه الخطة البحثية، يتضح أن تسارع التقنيات الرقمية المتمثلة في الذكاء الاصطناعي التوليدي يتطلب استجابة قانونية مرنة ومتطورة تضمن تحقيق التوازن بين دعم الابتكار وحماية المتضررين من هذه الأنظمة الذكية المستقلة. نأمل أن تساهم هذه الدراسة في تقديم رؤية واضحة تدعم جهود المشرع في المملكة العربية السعودية لبناء بيئة قانونية رقمية متكاملة وآمنة.

قائمة المصادر والمراجع (References List)

أولاً: المراجع باللغة العربية (Arabic References):

1. الأنظمة والتشريعات السعودية:

- نظام حماية البيانات الشخصية، الصادر بالمرسوم الملكي في المملكة العربية السعودية -
نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي في المملكة العربية السعودية -

2. الكتب والبحوث:

- الضممرات، أ.، والألفي، هـ. (2024). الذكاء الاصطناعي: تحولات، تطبيقات، وآفاق للمستقبل. عمان: دار البديل -
للنشر والتوزيع

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية (English References):

1. Al-Damrat, A., & Al-Alfi, H. (2024). Artificial Intelligence.
2. European Commission. (2024). Artificial Intelligence Act (AI Act). European Union Regulation.
3. Smith, J. (2023). Artificial Intelligence and Law. London: Routledge.